

Distr.  
LIMITEDTD/B/WP/L.126  
11 July 2007ARABIC  
Original: ENGLISHمؤتمر الأمم المتحدة  
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية  
الفرقة العاملة المعنية بالخططة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية  
الدورة الثامنة والأربعون (المستأنفة)  
جنيف، ٩-١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧

مشروع تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخططة المتوسطة الأجل  
والميزانية البرنامجية عن دورتها الثامنة والأربعين (المستأنفة)

المعقودة بقصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٩ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧

## المحتويات

الصفحة

٢	..... ٢٠٠٩-٢٠٠٨	أولاً - استعراض برنامج العمل: مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠٠٨
٦	.....	ثانياً - المسائل التنظيمية

## ملاحظة للوفود

مشروع التقرير هذا هو نص مؤقت معمم على الوفود لإجازته. ويرجى إرسال طلبات تعديل البيانات الفردية في موعد أقصاه يوم الأربعاء ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى: UNCTAD Editorial Section, Room E.8106, .Fax No. 022 917 0056, Tel. No. 022 917 1437

## أولاً - استعراض برنامج العمل: مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

### البيانات الافتتاحية

١ - قدمت مديرة شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، متحدثة باسم الأمين العام للأونكتاد، الباب ١٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كما اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة. ويغطي هذا الباب برنامج العمل العادي للأونكتاد، بما فيه الأنشطة التي تُموَّل عن طريق أموال من خارج الميزانية. وقالت إن جميع الاقتراحات التي تقدمت بها الفرقة العاملة في كانون الثاني/يناير لقيت قبول الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك يرد بيانها في هذه الوثيقة. وبينت كيف أن الميزانية البرنامجية المقترحة تقوم على الولايات التي حددها الأونكتاد الحادي عشر وكيف تسعى إلى التشديد على القضايا التي تهم خصوصاً الدول الأعضاء في السياق العالمي الحالي. وتشمل هذه القضايا التعاون بين بلدان الجنوب؛ والبعد الإنمائي للملكية الفكرية؛ ونقل التكنولوجيا ونشرها؛ واستخدام الموارد البيولوجية؛ وإدماج قضايا قطاع السلع الأساسية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية؛ والحواجز غير التعريفية. وفضلاً عن ذلك، تتطرق الميزانية إلى القضايا والمفاهيم التي أثّرت في النقاشات الحكومية الدولية الأخيرة، وكذلك إلى العمل الذي يجب القيام به في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وأشارت إلى أن الأونكتاد الثاني عشر ستكون له آثار على عمل المنظمة، وبالتالي ستكون أمام الفرقة العاملة، بعد المؤتمر، فرصة لإدخال تعديلات على برنامج العمل.

٢ - وقالت إن مستوى الموارد المقترح البالغ حوالي ١١٧,٣ مليون دولار سيسمح للأونكتاد بتنفيذ جميع الأنشطة المبرمجة تنفيذاً كاملاً وفعالاً وفعالياً. وترجع الزيادة بنسبة ٠,٢ في المائة في الميزانية على مدى فترة السنتين الحالية بالأساس إلى إنشاء وظيفة جديدة من الرتبة ف-٣ لتعزيز برنامج عمليات استعراض سياسات الاستثمار. وتبرز الميزانية انتقال البرنامج الفرعي المتعلق بتنمية أفريقيا من البرنامج الفرعي ١ إلى البرنامج الفرعي ٥، وتعزيزه أكثر بإنشاء وظيفة إضافية من دعم البرنامج. وتدمج الميزانية أيضاً عدة عمليات متعلقة بالاتساق الداخلي.

٣ - وأشارت إلى أن النقل المقترح للباب المتعلق بالعلم والتكنولوجيا من شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع إلى شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة، الذي من شأنه أن يوحد جميع أنشطة الأونكتاد الأساسية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويقوم هذا المقترح على توصية لمجلس الأونكتاد للعلم والتكنولوجيا، الذي استنتج أن النقل المقترح يمكن أن يزيد من التعريف بعمل الأونكتاد في هذا المجال، وأن يمكن من معالجة القضايا المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا على نحو أشمل وأكمل، وأن ينشئ تآزراً واتساقاً بين أفرقة الأونكتاد المعنية بتنفيذ ومتابعة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وإلى جانب هذا، يمكن أن يلي هذا النقل طلبات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدعم فعال ومناسب لأمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وتعزيز دور الأونكتاد باعتباره جهة الوصل المعنية بالعلم والتكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة.

٤ - وفيما يخص الموارد غير المتعلقة بالوظائف، بقي مستوى الموارد على حاله إلى حد كبير، لكنه شمل زيادة طفيفة في النفقات المتعلقة بسفر ممثلي أعضاء اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، الذين زاد عددهم. وفيما يتعلق بالموارد من خارج الميزانية، من المتوقع أن يكون هناك تراجع بنسبة ١٠ في المائة عن فترة

السنتين الحالية. لكن المديرية قالت إنه يجب النظر إلى هذا التراجع في سياق الزيادة البالغة ٢٠ في المائة في فترة السنتين الحالية، وبالتالي جعل المستوى متوافقاً من جديد مع الاتجاه الطويل الأجل. وتوحي التوقعات الحالية بأن التمويل من خارج الميزانية يمثل حوالي ثلث مجموع الموارد المتاحة للأونكتاد.

٥- وبخصوص تمويل الخبراء لحضور الاجتماعات التي يعقدها الأونكتاد على مستوى الخبراء، قالت إنه حتى يومنا هذا لم يحدد أي أسلوب مستدام للتمويل، بسبب عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن استخدام موارد الميزانية العادية، كما أن الاشتراكات في الصندوق الائتماني المنشأ لهذا الغرض لم تكن كافية لسد الاحتياجات. واقتُرحت أن تُناقش هذه المسألة في إطار الأعمال التحضيرية للأونكتاد الثاني عشر بغية تحديد حل دائم لهذه المشكلة.

٦- وأعرب ممثل هندوراس، متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، عن رغبة مجموعته في تركيز استعراضها على العلاقة بين عناصر البرنامج ومخصصات الموارد، بما أن الاستعراض البرنامجي سبق أن أُجري في كانون الثاني/يناير. وتأسف لأنه لم يحدد بعد أي أسلوب مستدام لتمويل الخبراء من البلدان النامية. وأوضح أن الزيادة الحالية البالغة ٠,٢ في المائة في الميزانية لا تغطي تراجع ميزانية فترة السنتين الحالية عن ميزانية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ الذي بلغ مليوني دولار. وحسب رأيه، فإن هذا لا يبشر بالخير بالنسبة للأونكتاد، لا سيما في ضوء إحدى نتائج الاستعراض المتوسط الأجل الذي دعا إلى تقوية دعائم عمل الأونكتاد الثلاث. وتبّه إلى أنه لا ينبغي لانخفاض عدد الوظائف المؤقتة الممولة من موارد من خارج الميزانية أن يضع ثقلًا إدارياً كبيراً على الوظائف الممولة من الميزانية العادية، لا سيما تلك المتعلقة بالبحث والتحليل. ولاحظ بتقدير أن مشروع الميزانية الحالي لا يتعد كثيراً عن برنامج العمل الذي استعرضته الفرقة العاملة في كانون الثاني/يناير.

٧- وأضاف الممثل مشيراً إلى أن أنشطة البحث وتحليل السياسات العامة في إطار البرنامج الفرعي ١ جزء لا يتجزأ من ولاية الأونكتاد، ومن عمله نتيجة لذلك. وقد ركز، في الحقيقة، الاستعراض المتوسط الأجل في سنة ٢٠٠٦ تركيزاً خاصاً على دعامة العمل هذه. وأعرب الممثل عن سروره لأن مسألة مجال التحرك المتاح للسياسات العامة، التي توليها مجموعة الـ ٧٧ أهمية كبيرة، ما زالت تنعكس في برنامج عمل الأونكتاد. وفضلاً عن ذلك، تنعكس أيضاً في برنامج العمل على النحو الملائم الأنشطة الرامية إلى مساعدة البلدان النامية على مواجهة التحديات الناشئة. وتلاحظ مجموعته بعين الرضا أن البرنامج الفرعي ١ يخطط لأعمال متابعة تمويل التنمية، بعد انعقاد المؤتمر، تكون متسقة مع ولايات الأونكتاد، وذلك بعد المؤتمر. وتتوقع مجموعته أن يستمر البرنامج في هذا الاتجاه لزيادة تعزيز أكثر دعائم الأونكتاد الثلاث. ولهذه الأسباب، تود المجموعة أن ترى هذا البرنامج مدعماً.

٨- وبشأن التعاون بين بلدان الجنوب، أوضح الممثل أن البلدان النامية من الجنوب تأمل تلقي دعم قوي من الأونكتاد عن طريق تسهيله للتعاون والدعم المؤسسي من بلدان الشمال لبلدان الجنوب. بيد أنه أضاف أن الأونكتاد محفل دولي ولذا لا ينبغي للتعاون بين بلدان الجنوب أن يحل محل التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. ورأت المجموعة أن هناك حاجة إلى ولاية معززة من الأونكتاد الثاني عشر لدعم الطلبات الموجهة إلى الجمعية العامة لمراجعة ميزانية الأونكتاد وزيادتها.

٩- وأيد ممثل البرازيل، متحدثاً باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بيان ممثل مجموعة الـ ٧٧ والصين. وسأل عن مدى تنفيذ نتائج اجتماع الفرقة العاملة الذي عُقد في كانون الثاني/يناير. ولذا رحب بتوزيع وثائق الدورة في وقته، وبالإحاطات الإعلامية غير الرسمية التي نظمتها الأمانة وتقديم المعلومات عن نوع التمويل المقدم للأنشطة، وفق ما تم الاتفاق عليه في دورة الفرقة العاملة في كانون الثاني/يناير. لكنه أشار إلى أن هناك حاجة إلى معلومات أفضل عن عمليات قياس الأداء من أجل تعزيز شفافيتها وجودتها، وعبر من جديد عن طلب تطوير المنهجيات المتعلقة بتحديد مؤشرات الأداء. وأشار أيضاً إلى أنه كان سيكون من المفيد توفير معلومات نوعية عن النتائج المحرزة.

١٠- وتساءل الممثل عن كيفية إدراج النتائج الممكنة للأونكتاد الثاني عشر في مشروع الميزانية البرنامجية. ونبه إلى أنه لا ينبغي أن تحكم التنبؤات الحالية بالموارد مسبقاً على نتائج المؤتمر، وأضاف قائلاً إن هذه التنبؤات ينبغي أن تكون في المقابل مرنة بما يكفي لتكييف الميزانية مع النتائج. وسأل أيضاً عما إذا كانت الزيادة الهامشية في الميزانية ستمكن الأونكتاد من تحمل تكاليف المؤتمر وتنفيذ نتائجه أيضاً.

١١- وأضاف الممثل قائلاً إن مجموعته كانت تود لو أجريت الدورات المذكورة في الفقرة ١٦٦ كل سنة كما هو مُخطط لها وليس كل سنتين، في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ودعت مجموعته إلى تعزيز البرنامجين الفرعيين ٢ و٣. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، أشار إلى أهمية البرامج الإقليمية فيما يخص الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبرنامج الأونكتاد لتطوير المشاريع، والعلم والتكنولوجيا، وسياسات الاستثمار، وسياسة المنافسة، وحماية المستهلك. وتشمل المجالات الأخرى التي تأمل مجموعته أن تراها معززة، حماية الزراعة التي تستخدم الأسمدة العضوية، والتجارة في المواد البيولوجية، والوقود البيولوجي؛ وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية؛ وتطوير تنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة في قطاع المشاريع الصغيرة؛ وإقامة روابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وبين المشاريع عبر الوطنية؛ وتعزيز القدرة التنافسية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتنويع الاقتصادات وتدريب الموظفين الحكوميين في مجال المفاوضات التجارية، بما فيها المتعلقة بتجارة المنتجات الزراعية. ودعا أيضاً إلى دعم أفضل للقطاع الأكاديمي.

١٢- ولاحظ بتقدير أن بعض الأنشطة في ميزانية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ يمكن اعتبار أنها تدعم الفقرة ٣٣ من توافق آراء ساو باولو. وحثت المجموعة على أن تعكس استراتيجيات الأونكتاد وتركيبه الأمانة التوازن الجغرافي، وطلبت الحصول على المزيد من المعلومات بشأن تعيين الموظفين داخل الأونكتاد، لا سيما تعيين الموظفين من البلدان غير المثلة أو ناقصة التمثيل. واختتم كلمته مشيراً إلى أن الموارد من الميزانية العادية تشكل الحل لتمويل الخبراء من البلدان النامية لحضور الاجتماعات التي يعقدها الأونكتاد على مستوى الخبراء.

١٣- وأشار ممثل جمهورية إيران الإسلامية، متحدثاً باسم المجموعة الآسيوية والصين، إلى أن موضوع الأونكتاد الثاني عشر ومواضيعه الفرعية هي مؤشرات واضحة لإنشاء ولاية شاملة للأونكتاد. وأعرب عن قلقه لأن الزيادة الهامشية في الميزانية العادية والتراجع الحاد في الموارد من خارج الميزانية لن يسمحا للأونكتاد بتحقيق ولاياته، ولأنهما لا يتسقان مع واحدة من نتائج الاستعراض المتوسط الأجل التي دعت إلى تقوية دعائم الأونكتاد الثلاث. وإضافة إلى ذلك، أعرب عن قلقه لأن الانخفاض المتفاوت في الوظائف المؤقتة الممولة من موارد من

خارج الميزانية قد يلقي بعبء إداري وجوهري على الوظائف الممولة من الميزانية العادية، لا سيما تلك المتعلقة بالبحث والتحليل.

١٤ - وقال إن المجموعة الآسيوية تعتبر القضايا التالية مهمة في مجالي العولمة والترابط: إدماج مفهوم مجال التحرك المتاح للسياسات العامة؛ وتشجيع الإدارة السديدة للاقتصاد على الصعيد الدولي، وتعزيز الاتساق بين النظم والترتيبات التجارية والمالية والنقدية؛ والديون وتمويل التنمية؛ ومعالجة أشكال اختلال التوازن العالمية التي يمكن أن يكون لها أثر ضار على الاقتصاد الدولي. وطلبت المجموعة إلى الأمانة أن تتأكد من أن نقل البرنامج المتعلق بتنمية أفريقيا من البرنامج الفرعي ١ إلى البرنامج الفرعي ٥ لن يكون له أي أثر ضار على موارد وأنشطة البرنامج الفرعي ١.

١٥ - وتولي المجموعة الآسيوية أهمية كبيرة للأثر الإنمائي لأنشطة البرنامج الفرعي ٢ المتعلقة بالاستثمار والعلم والتكنولوجيا وتنمية المشاريع. وتأمل المجموعة أن تتجسد الموارد المتوقعة لصالح هذا البرنامج الفرعي لتسهيل أنشطته.

١٦ - وأكدت المجموعة الآسيوية الحاجة إلى ضمان الأبعاد الإنمائية للأنشطة المتعلقة بالتجارة التي يقترحها البرنامج الفرعي ٣. وأعرب ممثل المجموعة عن قلقه لأن من شأن التراجع في الموارد من خارج الميزانية الخاصة بهذا البرنامج الفرعي أن يؤثر تأثيراً سلبياً في أنشطته المتعلقة ببناء القدرات، وحث على استكشاف إجراءات للتخفيف من أثر هذا التراجع.

١٧ - ويولي ممثل المجموعة الآسيوية أهمية أكبر للأنشطة التي يتوخاها البرنامج الفرعي ٤. وأشار إلى أن هذا البرنامج الفرعي استجاب للبعض من احتياجات البلدان الآسيوية ومصالحها، لا سيما في مجال النقل. وقال إنه يعالج أيضاً شواغل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. وأضاف أن المجموعة قلقة لأن تراجع موارد هذا البرنامج الفرعي المالية والبشرية سيسفر عن أثر ضار على الأنشطة والمشاريع ذات الصلة الخاصة بالبلدان الآسيوية، وأن المجموعة تحث على استكشاف إجراءات للتخفيف من أثر هذا التراجع.

١٨ - وقال إن المجموعة الآسيوية تؤكد أهمية الدعم المؤسسي والمالي من مصادر مختلفة لصالح التعاون بين بلدان الجنوب. كما أنها تشجع تقديم الأونكتاد لدعم قوي للتعاون بين بلدان الجنوب وأيضاً لتسهيل التعاون من الشمال وتعزيزه. والمجموعة تشعر بالقلق إزاء جعل التعاون بين بلدان الجنوب مسألة شاملة جامعة في الأونكتاد، وتشدد على أنه، في محفل دولي مثل الأونكتاد، ينبغي أن تعد هذه المسألة تكميلية للتعاون بين الجنوب والشمال. وأوضح ممثل المجموعة أن هناك حاجة إلى إيجاد حل فوري ومستدام ودائم لتمويل الخبراء من البلدان النامية للمشاركة في اجتماعات الخبراء المختلفة وأنشطة الأونكتاد، لضمان نتائج مفيدة وموجهة نحو التنمية من هذه المبادرات. وتحث المجموعة الأمانة على إمعان النظر في الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، في إطار نمط البرنامج الفرعي ٥ المعدل.

١٩ - وتحدث ممثل البرتغال، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي، فأكد من جديد قلق المجموعة الآسيوية بشأن نظر الفرقة العاملة بشكل منفصل في الخطة البرنامجية للأونكتاد والآثار المالية المترتبة عليها. وقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بزيادة ٠,٢ في المائة في الميزانية العادية وأعرب عن ثقته بأن الأمانة سوف تخصص الموارد الإضافية بفعالية

للتحضير للأونكتاد الثاني عشر. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يشدد كذلك على أهمية التوزيع الجغرافي العادل للأنشطة الأونكتاد من أجل ترشيد استخدامه للموارد.

٢٠- وأحاط الممثل علماً مع التقدير بتقديم معلومات مفصلة عن توزيع الوظائف. بيد أنه ليس من السهل استخلاص المعلومات المتعلقة بالنتائج المتوقعة والآجال المحددة والجهات المستفيدة من أنشطة معينة، من ملزمة الميزانية. وأشار الاتحاد الأوروبي بأسف إلى أنه، رغم استنتاج متفق عليه بهذا الشأن من اجتماع الفرقة العاملة المعقود في كانون الثاني/يناير، لم تُكَيَّف مؤشرات الإنجاز لتقيس بمزيد من الفعالية نتائج عمل الأونكتاد. كما عبّر الممثل من جديد عن طلب لاستعراض التعاون القائم بين الشُعَب بشأن القضايا المشتركة بينها. وبالنظر إلى هذه القضايا، يشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية مراعاة النتائج السابقة المتفق عليها، كما تنص على ذلك الفقرة ٩ من الاستنتاجات المتفق عليها في الوثيقة TD/B/WP/193.

٢١- ويؤكد الاتحاد الأوروبي أنه يجب ألا تسبق الفرقة العاملة الحكم على النتائج الجوهرية لمؤتمر الأونكتاد الثاني عشر، بما فيها تلك المتعلقة بتقرير فريق الشخصيات البارزة، ويشير إلى أن الميزانية قد تحتاج إلى مراجعة بعد المؤتمر.

٢٢- وأعرب ممثل بيلاروس عن تأييده الزيادة المتواضعة في الميزانية وحث الأمانة على ضمان التوزيع الجغرافي العادل لمواردها، ليس فقط لصالح البلدان النامية، بل أيضاً لصالح الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، كما اتفقت على ذلك الفرقة العاملة في كانون الثاني/يناير.

٢٣- وأشار ممثل زمبابوي إلى أن المجموعة الأفريقية قد حددت سابقاً القضايا التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لأفريقيا مضيفاً أنه يود أن تسهر الأمانة على انعكاس هذه القضايا في الميزانية الحالية.

٢٤- وأشار ممثل بنغلاديش إلى اهتمام بلاده الخاص بالبرنامج الفرعي ٥ بـ.

## ثانياً - المسائل التنظيمية

### ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢٥- انتخبت الفرقة العاملة في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ السيد كريستوف غيلو (فرنسا) رئيساً لها، والسيد محمد علي زاري زارع (جمهورية إيران الإسلامية) نائباً لرئيسها ومقرراً لها.

### باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٦- أقرت الفرقة العاملة في الجلسة ذاتها جدول أعمالها المؤقت (TD/B/WP/192). وبذلك يكون جدول الأعمال كما يلي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
  - ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
  - ٣- استعراض برنامج العمل: مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩
  - ٤- جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للفرقة العاملة
  - ٥- مسائل أخرى
  - ٦- اعتماد تقرير الفرقة العاملة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.
- جيم- اعتماد تقرير الفرقة العاملة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية**
- ٢٧- اعتمدت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الحتامية المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، مشروع تقريرها، رهناً بالتعديلات التي ستدخل على موجز البيانات، وأذنت للمقرر باستكمال التقرير.

- - - - -